بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي

جامعة ام القرى

مكتبة الملك عبدالله بن عبدالعزيز الجامعية

قسم المخطوطات

بداية المخطوطة

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله الهداية امر من لديه اى ناشئ من عنده اما بواسطة او بدونها وسواء كانت بمعنى
الدلالة على ما يوصل الى المطلوب كما فى قوله تع وامّا ثمود فهديناهم فاستحبّوا العمى
على الهدى او بمعنى الدلالة الموصلة اليه كما فى قوله تعالى انك لا تهدى من احببت ولكن
الله يهدى من يشاء فان قلت ليس لغير الله تعالى الاتيان بالمعنى الاخير للهداية كما
يدلّ عليه هذه الاية فكيف يصحّ التعميم بالقياس اليه قلت فى المعنى الاخير اعتبر الدلالة
والايصال وعدم تمكّن الغير انما هو بالنظر الى الامر الاخير لا الاول حيث يدلّ احدهما على
على ما يوصل الى مطلوبه واوصله الله تعالى اليه كأنّ هناك الدلالة الموصلة من الله تعالى
بتوسّط ذلك الغير اذ الواسطة فى حصول الجزء واسطة فى حصول الكل ايضا قوله وله
الحمد الخ ان تحمد ذاته حمدا لا يقاله لغيره كما يدلّ عليه قوله عليه السلام لا احصى ثناء
عليك كما اثنيت على نفسك على الوجه المختار وهو ان يكون معناه لا احصى ثناء عليك
يليق بحضرتك انت ستحق لثنا، كثنائك على نفسك والمراد به كل حمد او حقيقة الحمد
وجنسه لا لغيره بناء على ان لا شئ مما يحمد عليه الّا وهو مستند اليه ابتداء وانتهاء فيكون
المحامد كلها راجعة اليه بالحقيقة او على تأويل هو على الاول بان يجعل لغير الله تعالى تقضا
بالنسبة الى حمده ملحقا بالعدم فكان افراد الحمد منحصرة فى محامده فيكون كل حمد لله
تعالى وليس لغير الله حمد وعلى الثانى ان يجعل حمده تعالى مترقيا فى الكمال الى حدّ صار معه
كانه جنس الحمد كلّه فيكون الجنس بهذا الاعتبار مختصا به تع قوله على ما انعم لفظ ما مصدرية
اى على انعامه سوابق النعم ولواحقها علينا والمراد بالسوابق اما اصول النعم او التى اوصلها
الينا فى الازمنة الماضية او نعم الدنيا وبالّلواحق تقابل واحد من هذه الثلثة قوله والنعم
الينا حقايق الحكم ودقايقها الحقايق جمع الحقيقة وهى كنه الشئ المتحقق والدقايق جمع
دقيقة وهى التى يحتاج الى الفحص لا يطلع عليها كل احد هكذا فسّرها بعض الشارحين قوله

انت ص

فائدة ص

اشارة الى ما ذكر

او على تاويل فعل الحال

والصلوة

والصلوة عطف على الحمد او على لله احمد وعلى الاول يكون بمعنى الرحمة لا غير وعلى الثانى يحتمل
طلبها ايضا قوله خاتم فصل الرسالة اى خاتم فصل هو الرسالة فالاضافة لتاية تبيانية
قوله بعثه غير اى جمع كثير قوله ابد الله جلودهم فيه لطيفة حيث يمكن حمله على اسناده المشهور
بهذا اللفظ هو المحقق الدوانى قدس سرّه قوله بصيرة هى تامة مفعول لقوله تعالى اى قد
للناظرين اى تلك الارقام معدة للناظرين فى اكثر كتب الحكمة على وجه البصيرة قوله
المقصود منها التصديقات بالمسائل لا المسائل ولا الملكة الحاصلة من تكرّرها لان اسم
فى التعريف بمعنى التصديق وهو غير محمول عليها بشئ من هذين المعنيين وصحّة الحمل معتبرة
بين المعرّف والمعرّف والى هذا يشير قوله فى الحاشية هذا لا يشتمل العلوم التصورية
الحقيقة وهى داخلة فى الحكمة عند بعضهم فقالوا هى العلم بالاعيان واحوالها لكن يتعيّن
انان الاكثرين تامّل قوله اعيان الموجودات الاعيان ههنا جمع عين بمعنى الموجود
فى الخارج لا بمعنى ما قام بنفسه لعدم شمول له للاعراض وقد بحث عنها فى الحكمة وفيه
اشارة الى تعدّد موضوعها حيث عبّر عنه بصيغة الجمع اعنى الاعيان ولم يقل هى العلم
باحوال الموجود العينى على ما هو عليه وهذه الاشارة مبنية على ان موضوع الحكمة
هو الموجود الحقيقى مع انواعه المرقية التى وقعت موضوعات اكثر مسائلها كالواجب
والجوهر والعرض وما يندرج تحتها لا الموجود العينى المطلق فقط والّا لزم ان
لا يكون البحث عن الاحوال العارضة لانواعه لذاتها التى وقعت محمولات اكثر مسائل
الحكمة منها اذ البحث فيها على هذا التقدير لا بدّ ان يكون من الاعراض الذاتية للموجود
المطلق وتلك الاحوال من الاعراض الغريبة بالنسبة اليه لعروضها له بواسطة امور
اخصّ منه وهى الانواع المندرجة تحته فلو يكون البحث عنها من الحكمة وليس كذلك
قوله على ما هى عليه فى نفس الامر اى على وجه تلك الاعيان على ذلك الوجه فى حدّ ذاته
مع قطع النظر عن فرض الفارض واعتبار المعتبر وبهذا القيد يخرج العلوم التى يبحث

اشارة الى ما ذكر

فيها عن احوال الاشياء الموجودة في الخارج على وجه يطابق اعتبار احدكالنحو والصرف
فان البحث فيها عن احوال الالفاظ على ما هي عليه في اعتبار الواضع لا على وجه عليه في
نفس الامر فان كون اللفظ معربا او مبنيا ماضيا او مضارعا انما هو بحسب اعتبار الواضع
لا بحسب قطع النظر عنه بقي قوله يقدر الطاقة البشرية فان ذكر هذا القيد اما الاشعار
بانه ليس المراد من قولهم الحكمة هي العلم باحوال اعيان الموجودات انها عبارة عن العلم
بجميع احوال جميع الاعيان كما يشعر به كلا الجمين لان هذا العلم لا يحصل الا لعالم الغيب
والشهادة فلو كان المراد هذا لزم ان لا يكون غيره حكيما وليس كذلك بل المراد ان
الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات بمقدار منها يقدر على علمه البشر او الاشارة الى انه
لا يلزم ان يكون العلم بالمسائل الحكمية واصلا الى اعلى مراتبه كمرتبة حق اليقين بل المعتبر
هو العلم بمقدار الطاقة البشرية سواء كان واصلا الى تلك المرتبة ام لا فان قيل المراد
بقدر الطاقة البشرية اما بعض ما يقدر عليه البشر او جميعه فعلى الاول يلزم ان يكون
العالم بقليل من المسائل الحكمية كالمسئلتين او ثلثة مسائل منها حكيما بمقدار هذا العلم
الحاصل له لصدق التعريف حينئذ عليه انه ليس كذلك وعلى الثاني لا يخفى اما ان يكون
المقصود طاقة نوع البشر او شخصه فعلى الثاني يلزم ان يكون البليد الذي يعلم قليلا
من المسائل ولم يقدر على تحصيل غيره حكيما ولا يكون ذكي العالم بالوف من المسائل
الحكمية الذي حصل له ملكة يقتدر بها على تحصيل مطالب شتى متوجها اليها حكيما لعدم
حصول جميع مقدور اته من العلوم له بالفعل وليس الامر كذلك وعلى الاول يصح ان تحققه
في احد من افراد الانسان غير معلوم يلزم ان لا يكون غيره من في الدرجة العليا والمرتبة
العظمى حكيما وليس الحال كذلك فان مراتب الحكماء متفاوتة بعضها فوق بعض ويمكن
ان يجاب عن ذلك بتكلف بعيد بان يقال اضافة لفظ قدر في التعريف الى الطاقة
للعهد اشارة الى مقدار من العلم باحوال الاعيان الذي يصير الشخص حكيما وهذا

المقدار

المقدار على ما اشار اليه بعض المتاخرين هو العلم في كل باب من ابواب الحكمة بمسائل يقتدر
على استخراج علم بما يبتغى من المطالب متى شاء وسواء كان بسهولة او بكد فالمراد بعض ما
يقدر عليه البشر لكن لا مطلقا بل ما يطلق على صاحبه اسم الحكيم باعتبار اطلاقا صحيحا
وهذا البعض غير حاصل لمن يعلم قليلا من المسائل فقبل النقض بانا لا نقول المراد بقدر الطاقة
البشرية ما يطيقه او ساط الناس لما نقول ان كان الحق بارا وساط الناس لا يكون
في مرتبة من لا يقدر على الكسب لبلادته ولا في مرتبة من يستغني عنه اذ لا يحتاج الى عرض
افكاره على قوانين المنطقة فبين هاتين المرتبتين مراتب كثيرة بعضها فوق بعض فانه
اريد جميع ما يقدر عليه جميع هؤلاء فهو لا يكاد ان يتحقق في احد من الناس اذ الظاهر
انه لا يقدر واحد منا على معرفة كل ما يقدر عليه جميع هذه العقلاء وان اريد به جميع
يقدر عليه هؤلاء فيلزم ان يكون القريب مع المرتبة الاولى اذا علم قليلا من المسائل
ولم يكن قادرا على تحصيل غيره حكيما بل كل من يعلم هذا القدر يصدق التعريف
حتى عليه وان اريد بعض ما يقدر عليه جميع هؤلاء او بعضهم يلزم تحقق الحكمة في كل من
يعلم قليلا من المسائل وليست الحال كذلك وان كان المراد منهم غير هؤلاء فلا بد من
بيانه حتى ينظر في صحته وفساده قوله اولا هذا القسم اعم من ان يكون من جنس الاعمال
والافعال كالواجبات او يكون لقدرتنا واختيارنا مدخل في وجوده كالافلاك
وما فيها والارض وما فيها قوله سمي حكمة عملية لان الحق الاول من الحكمة العملية هي
الاعمال الادبية المتعلقة بها فانها مقصودة ثانيا فنسبت المباحث الى ما
هي المقصود الاولي فيها وسميت بالحكمة العملية فان قلت ههنا قسم اخر داخل في الحكمة
وهو العلم بتلك الاعمال والافعال لكن لا من حيث يؤدي الى اصلاح المعاش والمعاد
فلا يكون حصرها في القسمين صحيحا لانه غير مندرج في شئ منهما قلت نعم لكن
خروجه عن هذا التقسيم غير مخل لانه خارج عن المقسم وهو العلم بالاعيان من حيث

انها وقعت موضوعة للحكم لا العلم بالاعيان مطلقا وتلك الاعمال والافعال من تلك
الحيثية لم تقع موضوعات لمسائل الحكمة فلا يكون العلم بها داخلا في ذلك المقسم
او نقول قوله من حيث يوديه متعلق بقوله سمي حكمة عملية فهو علة للتسمية
بالحكمة العملية لا قيد لموضوعها وان كان هذا هو الظاهر قوله سمي حكمة نظرية لان
المقصود من تحصيلها الادراكات الحاصلة فنسبت اليه وسميت بالنظرية قوله
وهو العلم الاعلى وسمي بالالهي التسمية بالاولى اما لان موضوع بعض المسائل
كالاله والعقول اشرف الاشياء واعلاها واما بسبب ان موضوعه اعلى من موضوع
الطبيعي والرياضي لانه غير محتاج الى المادة اصلا بخلافهما لان موضوع الرياضي
ينتقر اليها في الخارج والطبيعي مطلقا واما لغيرهما من الوجود المتصور كوثاقة
براهين مسائله مثلا واما الثانية فهي لسبب انه يبحث فيه عن الاله فنسبت اليه
وسمي بالالهي والفلسفة هي مشتقة من فيلو سوفيا اي محب الحكمة قوله والعلم
الكلي هذه التسمية يجوز ان يكون باعتبار موضوعه وهو الوجود من حيث انه موجود
غير مندرج تحت موضوع علم بل هو كالجنس لباقي موضوعات سائر العلوم وباعتبار
انه يبحث فيه عن الامور العامة اي مبنى الامور الكلية الشاملة لجميع الموجودات
او اكثرها قوله وما بعد الطبيعة لانه اخر في التعليم عن الطبيعي الباحث عن احوال
الجسم الطبيعي المشتمل على الطبيعة وهي مبداء اول لحركة ما يكون فيه وسكونه بالذات
لا بالعرض من حيث انها كذلك تامل قوله وما بعد الطبيعة لكونه باحثا عن احوال
اشياء وجودها قبلها قوله في الوجود الخارجي دون العقلي قيل علم الحساب
عن الرياضي مع انه باحث عن احوال العدد وهو لا يحتاج في الوجود العيني الى
المادة لانه عارض للمجردات ايضا اجيب بانه البحث عنه في علم الحساب ليس العدد
مطلقا بل من حيث انه في اوهام الناس او في الموجودات المادية وهو من هذه

الجسم

الجنبة لا يمكن وجوده في الخارج بدون المادة ورد هذا الجواب بان العدد من
هذه الجنبة كما لا ينفك في الوجود الخارجي عن المادة كذلك لا ينفك في التصور
عنها فيلزم ان يكون البحث عنه بتلك الجنبة من الطبيعي لا من الرياضي وليس كذلك
وهذا الرد مندفع اما على تقدير ان يكون موضوع علم الحساب العدد من حيث
انه في اوهام الناس فلان المادة اعني الهيولى لم يؤخذ في هذه جنبة فلم يتوقف
تعقل العدد مستندا بها على تعقل المادة وهو ظاهر واما على تقدير ان يكون موضوعه
هو العدد من حيث انه في الموجودات المادية فلانه يمكن ان يقال مراد المجيب بالموجودات
المادية ليس مفهوم هذه العبارة حتى يلزم ان يكون تعقل العدد مقيدا بذلك
المفهوم متوقفا على تعقل المادة بل مقصوده منها ما يصدق عليه اعني الاجسام
والاعراض الجسمانية وما يتعلق بها من الاعراض ولا شك في انه تعقل العدد مقيدا
بالاجسام والاعراض لا يتوقف على تعقل المادة لانها غير مأخوذة في هذا القيد
وان كان معه في الخارج تامل قوله وهو العلم الاوسط لان موضوعه ليس في مرتبة
موضوع الالهي لاحتياجه الى المادة في الخارج ولا في مرتبة موضوع الطبيعي لاستغنائه
عنها في التعقل فهو امر متوسط بينهما فسمي العلم الباحث عن احواله بالاوسط بهذا
الاعتبار قوله في الوجود الخارجي والعقل كالنفس فان قلت ما سبب انه تعقل موضوع
الطبيعي وهو الجسم محتاج الى المادة التي هي الهيولى دون موضوع بعض اقسام الرياضي
كالمنبهة اعني الكرة مع انها ايضا جسم وكل جسم مركب من الهيولى والصورة على ما
سيجيء قلت سبب ان موضوع الطبيعي هو الجسم من حيث انه مشتمل على المادة لا مطلقا
اذ البحث في الباحث الطبيعية عن احوال بعض الجسم من تلك الحيثية ولا شك ان ادراك
الجسم بتلك الجنبة موقوف على تعقل المادة وان لم يكن ادراكه مطلقا متوقفا
عليه واما موضوع المنبهة فهي الكرة من حيث انها مستعدة للاشكال والاوضاع

ممتنع كيف لا فان قبلية اجزاء الزمان بعضها على بعض من هذا القبيل مع انها ليست زمانية لان نقتضي
التقدم الزمانى آه قوله واترح بالضرورة وذلك لان كل زمان مقدار لحركة فلو كانت اتنية
غير متناهية منطبق بعضها على بعض كان كل واحد منهما مقدار الحركة على حدة فيلزم هناك حركات
غير متناهية صادرة عن اجسام غير متناهية متحققة فى حالة واحدة واترح قوله وبما عداها
ثانيا وبالعرض اى بواسطة الزمان فان قلت هذه القبلية عارضة لاجزاء الحركة بعضها بالنسبة
الى بعض ولا دخل للزمان فى عروضها لها لانها تابعة للحركة لكونه مقدارا لها والتابع بعد التبوع
فبعض الحركة قبل بعض اخر منها قبلية لا يوجد مع البعدية ولا دخل لزمان القبل فى عروض القبلية
له ولا لزمان البعد فى عروض البعدية له لكونهما متاخرين عنها قلت فى ذات اجزاء الحركة متقدمية
على ذوات اجزاء الزمان وتاخر من حيث القبلية والبعدية المذكورتين فلو لم تقدمها على اجزاء
الزمان لجواز ان يكون الشئ من حيث الذات متقدما على اخر بالقبلية ومن حيث اتصافه بوصف
من الاوصاف متاخرا عنه كما فى الجسم فانه من حيث الذات متقدم على استداده ومن حيث انه قابل
للاتصاف متاخر عنها هذا اذا اورد النقض اجمالا واما اذا اورد تفصيلا بان يقال
لا نسلم العينية المذكورة وسقايلها لما عدا الزمان بواسطة فان اجزاء الحركة متقدمة على اخرها
بالذات فيجوز ان يكون القبلية والبعدية لها لا بواسطة تلك الامتنة بل بذواتها فجوابه يخرج
مما ذكره بعض المتاخرين وهو كما ان الكم المتصل مقدار الجسم ولا حقيقة له سوى امتداد الجسم فكذلك
الزمان مقدار الحركة التى هى البعض والتحدد ولا حقيقة سوى امتداد التحدد والامتداد نقيض
فرض الاجزاء فيه فتلك الاجزاء بين التقدم والتاخر لان كل امتداد اذا كان استمرار البعض
فجزؤه بعض من ذلك البعض ولا معنى للتقدم والتاخر الا جزاء من ذلك الامتداد وجزاء موجودة
فيه وهذا ما تسمعهم يقولون بتصور عدمها الا استقرار الذى هو حقيقة الزمان يستدعى
تصور التقدم والتاخر بين اجزائه المفروضة وما له حقيقة غير عدم الا استقرار هاهنا وباعدم
الاستقرار كالحركة وغيرها فانما يصير متقدما ومتاخرا بتصور عدمها له على ما فى شرح الكلمات
انتهى كلامه بعبارته فتامل فيه قوله لان التقدم مأخوذ فى مفهوم لفظ امس بالظاهر ان
لفظ امس موضوع لقطعة من الزمان مقدرة على قطعة اخرى منه هى يوم وليس التقدم والتاخر
اللازمين لهما داخلين فى مفهوم هذين اللفظين ويرد بذلك انه لو كان لذلك يفهم كل
منهما من كل منهما والثانى غير واقع على انه ذلك لا يدل على انقطاع التسوى مطلقا واتح

معنى امس

قوله ثم انه اتم الحجة قال فى الحاشية

اقام البرهان على الخط هكذا الحركة الموصلة الى الحد المذكور انما يصدر عن الميل بحسب ان تكون موجودا
حال الوصول والميل من الامور التى يوجد فى آن وليس من الامور التى لا يوجد الا فى زمان كالحركة و
المتناهية فلو بحث لا بعد وجود ميل فان يحدث ان يبقى فى زمانا ولا يكون الا آنا الذى حدث فيه
الميل الثانى هو آن الوصول لامتناع اجتماع الميلين المختلفين فى جسم واحد كما مر فان بين الآنين
زمانا يكون المتحرك فيه عديم الميل وبسبب اجتماع الميلين المختلفين فى جسم واحد عدم يكون فيه سكون
انتهى وفى قوله انما يصدر عن الميل تجوز فان الميل آلة لصدور الحركة عن الطبيعة لانه مصدر لها
وقوله والميل من الامور التى يوجد فى آن لم يرد به حصر وجوده فى الآن كما هو الظاهر من لفظ على فيه
قوله فى الميل الثانى بان يحدث ان يبقى فيه زمانا وسعى زمانا بعيد جدا اذ مع الذهاب الى الجانب
الاول وصول الى تمام الحجة المشهورة ويندفع عنها اعتراض الشيخ لكونه مبنيا على زمانية فيلزم
العود وعنها يخ الذهاب الى الحجة اخرى محتاجة الى التكلف فى بعض مقدماتها كما فاض المص بعيدا
جدا لبت مستقيمة لا ذهنية اذ غير النهاية لما مر ولا واجبة عن حد لا يستدام وجوده
الزمان بدون حركتها الحافظة له وذلك يوجب كون الجبل اذا تحرك تحركت الحية التى
فيلزم سكونها مستدامة لسكونه اذ انتفاء اللازم يستلزم انتفاء الملزوم الحاصل
فيه من جهة الجبل احتراز به عن الميل الهابط الحاصل فى الحية من طبيعتها فانه لا يجوز اجتماعه مع
الميل القاعد فى آن لامتناع اجتماع الميلين المختلفين الذاتيين بل كل منهما فى آن مغاير لآن الآخر
وبينهما زمان فان متحركة بالعرض بالذات من جهة الحمل والحاصل اذا الفاصل بين القاعدة والهابطة
الحاصلة من الجبل هو الآن لا الزمان فيلزم سكون الجهة بينهما آنا وهو غير مانع من حركة الحمل لانها
نهائية واما الفاصل بين القاعدة وبين الهابطة الحاصلة من جانب الحية فبينهما زمان لكن
ليس زمان السكون لانها متحركة فيه بالعرض بحركة الجبل من هذا القبيل لان الميل الهابط
فى الجهة من جهة الجبل قائم بها فلا يلزم من زوال الميل القاعدة المرفوع لانه قائم بالرافع لا بالمرفوع
بل من الميل المرمحل الحاصل فيه من جهة الرامى وهذا انما يصح اذا كانت الحية فى النزول مفارقة
عن الجبل واما اذا لم تفارق عنه ونزلت متصلة به فالامر كما ذكره ذلك البعض تدبر الذاتى
انما قيد به لان المنقسمة الى الطبيعية والارادية والقسرية انما هى الحركة بالذات لا بالعرض
كما مرت الاشارة اليه فيما سبق اى كل من الهرب والطلب اشار بهذا التغيير الى ذلك
اشارة الى انه كل من الهرب والطلب لا المجموع عما من حيث المجموع لانه ظاهر اذ يراد الدليل على
استحالة كل منهما ان يكون هى المراد من قوله وذلك فى الحركة المستديرة محال لاستحالة الكل

المحرك المناسب ان يقال الكل وضع للما ذكره المصنف ان ليس للجسم حركة من النقاط المفروضة فيه
فلو توجه اليها بل بعضها يتحرك منه وبعضها يتحرك هو عليه كالنقطتين في الجسم المستدير ولان النقطة
ليست من الحالة المتافرة فلو يكون ملاويا لقوله اما انه لا يمكن ان يكون هربا عن حالة منافرة ولا لقوله
لان الحركة الطبيعية هرب عن حالة منافرة ولامتناع اعادة المعدوم على الضرورة لا على
سبيل الطلب اشارة الى انه المناسب ان يقول بدل طلبا ليكون ملاويا لقوله ولما انه
لا يمكن ان يكون هربا ولان الطبيعة عطف على قوله لان كل وضع يتحرك اليه الجسم فيكون دليلا
اخر على ان الحركة المستديرة ليست طلبا بحالة ملاءمة ويحتمل ان يكون معطوفا على قوله لان الحركة
الطبيعية هرب عن حالة منافرة وطلب لحالة ملاءمة فيكون دليلا اخر على ان لا حركة حركة الفلك ليست
طبيعية وعلى التقديرين فيه بحث لان التسلسل على تقدير الوصول الى الحالة الملاءمة لا يدل على
انقطاع الحركة بالفعل بل على ذلك التقدير فلا ينافي دوامها بجواز ان لا يصل اليها ابدا
نفس الحركة فاداي فلو سكن الجسم المستدير زوال الحالة المطلوبة عنه اعني نوع الحركة لا شخصها
لانقطاعه ولو كان الجسم متحركا على الدوام بخلاف النوع لبقائه وانما يتفاوت اشخاص غير متناهية
في الوجود وفيه بحث خلاصته انا نريد بالطبع في قولهم حيث لا طبع لا قسر المعنى الاعم الشامل
للطبيعة والحالة شعور وارادة فهو مسلم لكن لا يلزم من عدم كون حركة الفلك طبيعية ان لا يكون
له ميل طباعي مخالف لها حتى لا يكون قسريا وانما يريد به الطبيعة فهو ممنوع فان القسر كما يتحقق بمخالفة
الميل الطبيعي يتحقق بمخالفة الميل الطباعي تفوع اي توثر فلا ينتقض قوله ولا شئ من القوى
الجسمانية كذلك بالنفس المطبقة في الفلك لانها تباشر التحريك من غير تاثير منها في الحركة كما يصرح به
بحب البعد اي البعد ويلزم من هذا ان يكون غير متناهية بحسب القوة وبالعكس لما ثبت ان الاصل
فلانه كل دورة يقع في زمان مغاير لزمان كل من الدورات الاخر فهناك ان متة غير متناهية
بحب البعد وفيكون مجموع ازمانها غير متناه اذ المركب من المقادير الغير المتناهية المتساوية غير متناه
واما العكس فلاستحالة الزمان بدون الحركة تدبر المتشابهة اي التي يكون جزؤها مساويا
للكل في الحقيقة ولا يخفى ان تشابه القوة يستلزم مساواة محلها وبالعكس فالاولى ان يقتصر
على ما ذكر احدهما فخرج بقيد المتشابهة قوة المركب وبقوله المنقسم بانقسام الجسم النباتية و
الحيوانية فانها غير منقسمة بانقسام محلها اجسامها الحالة هي فيها وتلك القوة ميل طباعي الى
والنفوس المنطبعة في اجرام الافلاك بالنسبة الى جزء الجسم لا حاجة الى هذا القيد
فان تاثير جزء القوة الحالة فان التفاوت بين الحركتين الطبيعيتين انما هو بحسب التفاوت بين

المحركين لا بين المتحركين صغرا وكبرا لجاز ان يتحرك الاصغر بالطبع فتحرك الاكبر بالطبع لو لم يكن هناك مانع
فلو كانا متماثلين في القوة المحركة لم يكن بينهما تفاوت في الحركة وهذا خلاف التجربة الشرعي فانه تتفاوت
حسب تفاوت العمور وكبر الاناء المائعة في الاكثر انها هي في الاصغر كنسبة جزء الجسم الى كله اراد بها نسبة
الاقل الى الاكثر بقرينة قوله ولا لكانت متساويا للكل في التاثير او اكبر فان المستلزم للتساوي اذ
الزيادة انما هو انتفاء الاقلية لا انتفاء النصفية او الثلثة او الربعية الى غير ذلك من النسب العددية
والا اي ولو لم تتفاوتا جزء على شئ سببه الى تركل القوة بالنسبة الى كل الجسم كنسبة جزء الجسم الى كله لكان
الجزء مساويا للكل او اكثر منه في التاثير وليس كذلك واذا لم يقوا الجملة على الجملة مجموع تلك الاشياء الكائنة
الجزء مساويا للكل او اكثر منه في التاثير اذ لا تفاوت دليل على قوله هف وملخصه ان التفاوت
بين المحركين الطبيعيين انما هو بحسب التفاوت بين محركهما فلما كان محرك جزء الجسم اقل من محرك كله
لكونه جزء منه وجب ان يكون حركة اقل من حركة لا مساوية لها والا كثر مع ان الشهور اي التي
يشمل عليها السنون الكثر منها عددا فان في كل سنة اثني عشر شهرا فيكون عدد ها اكثر من عدد السنين
مع ان كلا منهما غير متناه وهكذا الحال في قوله وكذا حكم الاولوف المتضاعفة آه ولو قال مع ان المتناهي
اكثر يصح ايضا بحمل الاكثر على الاكثر في الاجزاء ولا يلزم من انفصال الزمان آه هذا جواب
دخل مقدر هو ان الشهور والسنين الماضية الغير المتناهية عبارة في الحقيقة عن الزمان الماضي الذي
لا بداية له هو امر متصل غير متناه متسق النظام فيكونان غير متناهيين متسق النظام فلا
يخرجان المذكورين عما تسق النظام فاجاب بان اطلاق الشهور والسنين على الزمان ليس من حيث
قارة بل باعتبار عروض العدد لاجزائه المفروضة فيها بهذا الاعتبار غير متصل بل منفصل
فلا يكون متسق النظام بالمعنى المذكور ويكون هذا القيد احترازا آه انا نختار ان اتساق
النظام بمعنى عدم الانقطاع احترز عنها كما هو الظاهر من سياق كلامه فلم كذلك لان
الزيادة على غير المتناهي المتسق النظام بهذا المعنى لا يلزم ان يكون في جانب عدم المتناهي
حتى يحترز به عن تلك الزيادة بل قد يكون الزيادة على الجانب المتناهي كما في الاستدارين
الخارجين احدهما من مبدأ والاخر من مبدأ بعده بمقدار الى غير النهاية وان اراد ان حمل الزيادة
في عبارة المصنف على الزيادة في جانب عدم المتناهي للاحتراز عن الزيادة في جهة المتناهي فهو صحيح
لكن على هذا لا يكون في اتساق النظام بذلك المعنى فائدة فيحمل الزيادة على المعنى المذكور
ينبغي ان يحمل اتساق النظام على الاتصال ليكون كل من القيدين واعني الذكر مذكورا في الكلام
مصرحا به بلا واسطة محترزا اخر قيدها به لا كذا واسطة غير محركة وهو الميل كما عرفت

الافلاك الجزئية اى التى يشمل عليها الفلك الكلى كالمثل المتاخم المركز للشمس فان مجموعها يسمى فلكا
كليا وكل منها فلكا جزئيا في الاغلب احترز به عن ارادة المريض تناول الدواء الا يشتهيه كالدواء
الشافى فانها غير تابعة للشوق اذ هو عين الشهوة وهى غير متخلفة له بالنسبة الى ذلك الدواء
ويرد على انا المريض لا يريد تناول الدواء المراد لانه اذا اعتقد انه نافع له وح ينبعث من هذا
الشوق الى طلبه فليس فى هذه الصورة ارادة بدون الشوق اللهم الا ان يقال المراد بالشوق
الميل الجبلى لا مطلق الميل كما يدل عليه كلام بعض المحققين حيث قال الشهوة ميل جبلى غير مقدور
للبشر بخلاف الارادة وكذا النفرة حاملة عليه غير مقدورة بخلاف الكراهة ولذلك قالوا
ارادة المعاصى يؤاخذ عليها دون شهوتها وكراهة الطاعات لشاقة يؤاخذ عليها دون
نفرتها ويدل على مغايرة الارادة من غير شوق وتحقق الشوق بغير ارادة عن تصور
ذلك الامر ارادية التصديق بالملايمة او المنافرة فى ذلك الامر يدل على قوله او غير مطابق و
لم يتقرر تصوره بخصوصه مع انه من المبادى لان هذا التصديق سيوقع به بعد التصور له
لا حاجة الى تصوره والمراد التصور فى قولنا المراد ان يقع عن تصور كل او جزء فهى تقابل التصديق
بعينه وصفه بالكلية والمراد بها هنا اسكاد من الاشتراك بين الكثيرين لما ظن من الاشتراك
بينهما بالفعل اذ كما ان الشترك بين الكثيرين بالفعل اذا تصور بالوجه الكلى لا ينبعث منه الشوق
الى بعض افراده دون البعض كذلك لا يمتنع نفس مفهومه من فرض وقوع الشركة بين الكثيرين
اذا تصور بذلك الوجه لا ينبعث منه الشوق الى بعض افراده دون بعض لزوم الترجيح بلا مرجح
كما فى الاول ورد على هذا ما قيل من ان المعلول الذى لا مثل له من نوعه كالشمس والعقل الفعال يجوز
صدوره عن اراى كل محل النظر كما لا يخفى فلو توقف وجوده اى وجود الفعل الاختيارى على
مثل هذا التصور اى تصور السواد من حيث خصصه المانعة عن فرض الاشتراك ولا يصح ارجاع
ضمير وجوده الى السواد المعين ولا ان يجعل هذا التصور اشارة الى تصور الفعل الاختيارى من
حيث انه يمتنع وقوع الشركة لاقتضاء كل منهما زيادة لفظ المثل كما يخفى يرسم وعلى اصغراه
هذا انما يتم اذا لم يكن التصور والكبرى لزوم الوجود الخارجى والاصح انهما منعا كالاحراق للنار
والاضاءة للشمس كيف لا يتوقف كذلك والمحقق على ان المهيات حاصلة بانفسها فى الاذهان فلو لم
يكن تلك العوارض لزوم الوجود الخارجى لزم ان لا يصح الحمل فى الذهن والتفرق بالبرهان وينتفى
بالشمس والبرد لزوم متنع وكذا الملزوم فتامل لعل وجه التامل ان الثابت بالبرهان
امتناع صدور تحريكات غير متناهية من القوة الجسمانية مطلقا سواء كانت بواسطة

او بدونها وليس فيه ما يحققه بالنافى فلا يكون هذا الجواب صحيحا ايضا تمت

قد وقع الفراغ من تحرير هذه الحاشية
بعد صلوة العصر فى يوم الثلثة من اواخر شهر صفر
فى سنة خمس وستين والف فى شهر
بروسه فى المدرسة الجديدة وانا الفقير
الحقير يوسف بن خليل عفا عنهما الجليل

هركه خواند دعا بدهد صلح والم
وكاتبه من بنده كنه كارم
يوسف بن خليل غفر الله له ولوالديه ولمشايخه ولجميع المسلمين

نهاية المخطوطة